لقد كان المسيحيّون بكل مذاهبهم تقريبًا يعيشون في الأراضي الفِلِسْطينية، ومع تنامي تأثير القوّة الدبلوماسية في العلاقات الدُّوَلية بحيث صارت عنُصرًا مُؤثّرًا فيها، كانت الدُّوَل العُظْمى تَرْغب بأن تكون صاحبة الكلمة بين المسيحيّين الذين يعيشون في القُدْس، وظهر هذا تمامًا تزامنًا مع ضَعْف الدَّوْلة العثمانيّة.

١ - فرنسا

فرنسا أول دولة غربية منحتْها الدَّوْلة العثمانيّة حقّ حماية الكاثوليك في القُدْس، وكانت فرنسا قد أقامت علاقات صداقة مع الدَّوْلة العثمانيّة منذ عصر السلطان القانونيّ؛ إذ بحثت عن سبيل للتدخُّل في الخِلافات التي نشبت بين الكاثوليك والأرثوذكس، ودفَعها إلى ذلك اعتقادها بأن هذه المشكلات تحلّ لصالح الأرثوذكس على حساب الكاثوليك، وفي عام ١٥٣٥م وافقت الدَّوْلة العثمانيّة على قرار امتيازات للتجار الفرنسيين الذين يُقيمون داخل الأراضي العثمانيّة، ومُنح رجال الدين الكاثوليك حقّ حماية الأماكن المُقَدسة في القُدْس، وكذلك مُنح الرعايا الفرنسيون حقّ الحرية الدينية، وفي عام ١٧٤٠م قامت فرنسا بتجديد الحقوق والامتيازات التي حصل عليها الكاثوليك من دار قضاء القُدْس بين أعوام ١٥٦٤ و١٦٧٣م، وتنصّ المادة الخاصة بذلك من العَهْد المُؤرّخ بعام ١٧٤٠م:

> على ألا يتعرّض السُّفرَاء والقناصل والمُترجمون والتجار وسائر الرعايا الفرنسيين وزوار القدس الشريف الفرنسيّون، وكذلك الرُّهبان المُقيمون في كنسية القيامة لأيّ أذىً، وتتمّ حِمايتهم من قِبَل السُّلطات المعنية بذلك.(١٢٧)

(١٢٧) BOA. A. DVN. S. NMH.d.١

وهكذا مهّدت تلك المادة السبيل لِتتدخّل فرنسا في الشؤون الداخلية للقدس مع مرور الوقت، وتلعب دور الحامي للمسيحيّين هناك.

ومع مرور الزمان توسّعت الامتيازات الممنوحة لفرنسا، وفي عام ١٨٣٠م قرّرت الدَّوْلة العثمانيّة مَنْح الامتيازات لرعايا إنجلترا وهولندا وروسيا وبروسيا وأمريكا المُقيمين في الأراضي العثمانيّة، وبموجب القرار تمّ حماية الجماعات التي تعيش في داخل الدَّوْلة العثمانيّة، وكان هناك تنافس بين الدُّوَل الأوروبية في زيادة نفوذ كل منها، وحماية مصالحها في أراضي الدَّوْلة العثمانيّة؛ واشتدّ هذا السباق والتنافس منذ أواسط القرن التاسع عشر، وكانت الدُّوَل الأوروبية تسعى جاهدة لفَتْح قُنصليات لها في الدَّوْلة العثمانيّة، وافتُتحت أول قُنصلية من قِبَل إنجلترا في منطقة فِلِسْطين عام ١٨٣٩م، وقبل أن يمضي على افتتاحها كثير من الوقت توالى افتتاح قُنصليات الدول الأوروبية والغربية الأخرى في القُدْس، إذ افتتحت بروسيا قنصليتها هناك عام ١٨٤٢م، ولم يمضِ وقت حتى افتتحت قُنصليات في القُدْس لكل من سردينيا وفرنسا عام ١٨٤٣م، والنمسا عام ١٨٤٧م، وإسبانيا عام ١٨٥٤م، وأمريكا عام ١٨٥٦م، وروسيا عام ١٨٥٧م ، وكان قناصل المنطقة يبذلون جهودًا كبيرة للحصول على الامتيازات اللازمة للتدخُّل في شؤون الدَّوْلة العثمانيّة الداخلية، كما كانت قُنصليات الدُّوَل الأوروبية في القُدْس تسعى بواسطة سفرائها في إسطنبول إلى حماية اليهود القادمين إلى فِلِسْطين للحجّ أو الإقامة على حدّ سواء، رَغْم أن هؤلاء اليهود ليسوا من رعايا الدَّوْلة العثمانيّة.(١٢٨)

كان اليهود من رعايا الدُّوَل الأجنبية الممنوع توطينهم في الأراضي الفِلِسْطينية يُخرَجون من قِبَل قنصلياتهم التابعين لها حتى ذلك الحين ويُرحَّلون إلى حيث جاؤوا، في حين أُعلن أنّه لن يُنفّذ قرار الترحيل

(١٢٨) بوستانجي، مصدر سابق، ص ١٣٦.

هـذا بحـق رعايـا قنصليـات إنجلتـرا والنمسـا وفرنسـا وإيطاليـا وألمانيا وأمريـكا، والقـرار يُصـرّح بضـرورة إعـادة اليهـود إلـى بلادهم بواسـطة سـفارات الدُّوَل التابعيـن لها أو أن تقوم الدَّوْلة العثمانيّـة بإعادتهم بالقوة إذا لزم الأمر،[١٢٩] وقد ورد في مراسلات إدارة القُدْس إلى وزارة الخارجية ١ أيار/مايو عام ١٨٨٨م ترحيل جميع اليهود المحظور إقامتهم في القُدْس إلـى بلادهـم؛ وذلـك مـن خـلال القنصليـات الأجنبيـة التـي يتبعونهـا، وقـد ذُكر في المراسـلات عدم ترحيل اليهود التابعيـن لقُنصليات إنجلترا ونمسا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وأمريكيا.

وورد في وثيقة أخرى:

> قـررت الدَّوْلـة العثمانيّة في وقت سـابق ألا تتعدى مدة إقامة اليهـود الزائرين للقُدْس شـهرًا واحدًا إلا أن دول أمريكا والنمسـا وإنجلتـرا وفرنسـا وألمانيا طالبت بتمديد إقامـة زوار اليهود ثلاثة أشـهر، ولكـن هـذا العَرْض رُفـض من قِبَـل السـلطات العثمانيّة؛ وذلـك للحفاظ على التوازن السـكانيّ في المدينـة، وكذلك طُبّق هذا الحُكْم على اليهود المقيمين داخل الأراضي العثمانيّة.[١٣٠]

وقـد تدخلـت إنجلتـرا فـي شـؤون الدَّوْلـة العثمانيّة بعـد أن تحرّكت فرنسـا وروسـيا بالتدخل في شـؤون الدَّوْلـة العلية بحجـة حماية مذاهب التابعين لهم هناك، وقامت بنشـاطات وحمَـلات دِعائية وتنصيرية؛ وذلك عـن طريـق إرسـال الكثير مـن المُنصّرين إلى الدَّوْلـة العثمانيّـة نظرًا لقلة عـدد المسـيحيين البروتسـتانت فيهـا، وافتتحت أول كنيسـة بروتسـتانتية في القُدْس عام ١٨٤٢م.

(١٢٩) BOA. HR. SYS, ٤١/٣

(١٣٠) BOA. HR. SYS, ٤١٠/٣-٢٤

وقد استفادت روسيا من انتهاج فرنسا سياسة المبادئ العَلْمانية أثناء الثورة الفرنسية الكبرى فائدة لا بأس بها؛ فبدأ القياصرة الروس يتدخلون بدور الحامي للرعايا الأرثوذكس في الدَّوْلة العثمانيّة، وعلى هذا النحو حقّقت روسيا امتيازًا أعلى في مواجهة فرنسا، واستمرّ هذا الوضع حتى إعلان لويس نابليون نفسه إمبراطورًا عشية ثورة عام ١٨٤٨م، وكانت فرنسا تريد:

- وضع نجم جديد في كنيسة بيت لحم الكبرى.
- تجديد مفروشات المغارة.
- حرية التحرك داخل الكنيسة التي ولد فيها عيسى عليه السلام.
- الاعتراف بحقوق الكاثوليك في ضريح مريم وقبرها، والحجَر المقدس، وقبر عيسى عليه السلام.
- أحقّية الرهبان الفرنسيين في تعمير قُبّة كنيسة القيامة.
- ترميم هذه الكنيسة بحيث ترجع إلى ما كانت عليه قبل الحريق الذي اندلع فيها عام ١٨٠٨م.

ودُعِمت مطالب فرنسا في هذا الشأن من قِبَل سفراء النمسا وإسبانيا والبرتغال وسيجليا وتوسكانا في إسطنبول.

ورأى الباب العالي وجود مجموعة من المحاذير الحقيقية في أخذ أماكن الزيارة المُقَدسة السالف ذكرها من أيدي الأرثوذكس وإعطائها للكاثوليك كما ترغب فرنسا؛ وذلك لأنّه كان من المعروف أن روسيا سوف تتدخل في الأمر في حال حدوث شيء كهذا، ومن ثم وجدت الدَّوْلة العثمانيّة أن المصلحة في ظل تلك الظروف تُحتّم عليها تدخلها المباشر في القضية وإصدارها الأحكام بنفسها.(١٣١)

(١٣١) كوسه، مصدر سابق، ص ٦٦-٧٠.

وبموجب المعاهدة التي أُبرمت مع فرنسا بعد حرب "القرم (*Kırım*)" اتُّفق على ضرورة عَرْقلة الصِّراعات السياسية التي تنشب في الأراضي المُقَدسة بين المذاهب المسيحية، وحِماية الوضع القائم في الأماكن المُقَدسة والحِفاظ عليه، غير أنه حدثت اضطرابات في أثناء وضع الروم صليبًا جديدًا على كنيسة القامامة في فِلِسْطين؛ تذرّعت بها فرنسا مُدعية أن حاكم القُدْس لم يهتمّ بالأمر كما ينبغي، وبناء على ذلك أرسلت خطابًا إلى الإدارة المركزية يحمل لهجة تحذيرية جاء فيه:

"إن مصلحة الحكومة الثنية تُلزمها باتخاذ تدابير سريعة شديدة لرِعاية الوضع الراهن الذي يَضْمن السِّلم والأمن العام في فِلِسْطين".[١٣٢]

وقد ورد في وثيقة أخرى:

أن فرنسا كانت تتدخل في الخلافات التي تحدث بين المسيحيين، ومن ذلك أن خلافًا دام بضع سنوات بين الرهبان اللاتينيين والروم -بسبب مرور أسقف الروم بملابسه الروحانية من السُّلَّم الشمالي في مغارة المهد بكنسية بيت لحم- حُلّ بالتفاهم والاتفاق بين أطرافه، وقد صدّقَت القنصلية الفرنسية العامة وإدارة القُدْس كلتاهما في ٢٦ آذار/مارس عام ١٩٠٠م على المعاهدة المُبرَمة في هذا الشأن بين مدير عام الرهبان اللاتينيين وبطريركية الروم.

٢٦ آذار/مارس ١٩٠٠م، الصدر الأعظم رفعت.[١٣٣]

وثمّة وثيقة أخرى ورد فيها أنَّ حكومة فرنسا طلبت أرضًا لتكون مدرسة يهودية لإنشائها أمام حائط ساحة المسجد الأقصى بالقُدْس الشريف، غير أن إدارة القُدْس الشريف ردّت على هذا الطلب المُؤرخ في ٨ نيسان/أبريل ١٨٨٠م باستحالة ذلك؛ إذ جاء في ردّها:

(١٣٢) BOA.Y. PRK. EŞA. ٧/٤٠

(١٣٣) BOA. HR. HMŞ. İŞO. ١٨٧/٥٢

"...يتجّه اليهود إلى هذا الجدار في وسط الشارع وخارج السُّوْر من الجهة الغربية من ساحة المسجد الأقصى ويدعون، وقد أُجيب بأنه يستحيل تخصيص أرض بدون مُقابل، حتى ولو طُلب تخصيصها بالمال لإنشاء المدرسة اليهودية هناك؛ وذلك لأن ثلاث جهات من مكان إقامة المدرسة اليهودية هي أبنية تابعة لأوقاف وزوايا حضرة أبي مَدْين، بينما الجهة الأخرى منه هي حائط ساحة المسجد الأقصى".(١٣٤)

وكان الفرنسيون يدعمون اليهود منذ سنة ١٨٨٠م، إذ زادت فيها هجرتهم إلى فِلِسْطين تزامنًا مع النشاطات الصهيونية، وتجلى دعمهم لليهود من خلال نشاطات مدارس "أليانز" بصفة خاصة؛ إذ كانت منظمة أليانز صاحبة الكلمة بين اليهود السفارد (*Safared*)، بينما كانت منظمة "هيلفس فيرين (*Hilfsverein*)" صاحبة النفوذ بين اليهود الأشكناز (*Eşkanaz*)، وبدأت فرنسا تبذل قُصارى جُهْدها لدعم منظمة أليانز؛ إذ رأت أنها أنسب منظمة تتماشى مع مصالحها الشخصية وأنشطتها الاستعمارية، وقد كان ثمة قانون في الدَّوْلة العثمانيّة يحظر تسجيل المدارس باسم مؤسسات غير حكومية؛ لذلك قامت الدَّوْلة العثمانيّة بتغييره عندما سمحت بالتسجيل، وهو ما تَرتَّب عليه تسجيل مدرسة روتشيلد في القُدْس باسم الجمعية الإنجليزية- اليهودية؛ وبناء على ذلك قدمت فرنسا مُذكرة شفهية للحكومة العثمانيّة في عام ١٩٠٤م طلبت فيها اعتبار مؤسسة "*AIU*" جمعية فرنسية.

أوصت المفوضية الفرنسية العُليا بالسعي إلى التفاهم مع الصهاينة من خلال زيادة ساعات دروس اللغة العِبْرية المُقرّرة في مدارس أليانز؛ لمواجهة ثِقَل الصهاينة في إسطنبول ونفوذهم الذي بدا واضحًا بعد نهاية

(١٣٤) BOA. HR. SYS. ١٥٢٦/٩

الحرب العالمية الأولى، وقد استجابت المنظمة لهذه التوصية، وفي عام ١٩٢٠م وصل التقارب بين الحكومة الفرنسية ومُؤسّسة أليانز إلى أعلى مستوياته، وقدّمت الحكومة الفرنسية لتلك المنظمة مِنْحة سنوية قدرها ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسيّ.(١٣٥)

٢- روسيا

انتقلت القضايا التي تعني الكاثوليك والأرثوذكس في القُدْس إلى الساحة الدُّوَلية؛ إذ تحوّلت إلى مجال للتنافس بين دولتين عظيمتين، ومن ثمّ ظهرت روسيا على أنها "حامي الأرثوذكس" في مواجهة فرنسا التي تَزْعُم أنها "حامي الكاثوليك".

وقرّرت روسيا استغلال الدين لتهدم الدولة العثمانيّة أو تتقاسمها مع الدُّوَل الأخرى، وكانت روسيا تتبع المذهب الأرثوذكسي، وكذلك كانت الغالبية العُظمى من رعايا الدولة العثمانيّة المسيحيين تابعة للكنيسة الأرثوذكسية، وفي تلك الفترة بلغ عدد الأرثوذكس من رعايا الدَّوْلة العثمانيّة حوالي ١٣,٥ مليون نسمة، كان منهم ما يقرب من مليون نسمة في اليونان فقط، ولما كان قيصر روسيا يظنّ أن حقوق الأرثوذكس في الأراضي المُقَدسة أقدم بكثير من حقوق الكاثوليك؛ سعى إلى أن تكون روسيا هي حامي الأرثوذكس، وأقام من خلال اتفاقية "قاينرجه الصغرى (*Küçük Kaynarca*)" المبرمة عام ١٧٧٤م كنيسة أرثوذكسية روسية تخضع لحماية السفير الروسي في إسطنبول، وبذلك هيّأ المناخ ليقوم الحجّاج الروس بزيارة القُدْس بحريّة، وهاك المادة الثامنة من معاهدة قاينرجه الصغرى:

(١٣٥) علي أرسلان، مصدر سابق، ص ٥٩-٦٠.

"يُسمح لكلّ واحد من طائفة الرهبان الروس أو من رعايا روسيا الآخرين بزيارة إلى الأماكن المُقَدسة في القُدْس وغيرها من الأماكن الواجبة الزيارة، ولا تُطلب من السُّياح والمسافرين في الطريق أو داخل القُدْس أو غير ذلك من الأماكن أيةُ رسوم أو ضرائب، ولا يُقترح عليهم شيء من هذا القبيل، كما يُمنح الرعايا الروس القرارات والتصاريح الممنوحة لرعايا الدُّوَل الأخرى، ولن يتعرّض إليهم أبدًا؛ نظرًا لوجودهم وإقامتهم بأراضي دولتنا السامية، ولا يُتدخل في شؤونهم، بل يخضعون للحماية والأمن بموجب قواعد الشريعة وصلاحيتها (١٣٦).

وقد ساندت القيصرية الروسية الصهاينة أيضًا بهدف التخلُّص من اليهود المقيمين في أراضيها وتمزيق الدَّوْلة العثمانيّة، وورد في الخطاب الذي أرسله وزير الخارجية الروسي "بلهيف (*Plehve*)" إلى دكتور هرتزل عام ١٩٠٣ ما يلي:

"إنّنا نحن الحكومة الروسية نَدْعَم الحركة الصهيونية طالما أن هدفها هو إقامة دولة مُستقلة في فِلِسْطين".(١٣٧)

٣- ألمانيا

إن ألمانيا التي اتحدت في أعوام ١٨٧٠م، ودخلت في سباق التوسع الاستعماري، كانت تستغلّ كل فرصة لتحصل على نصيبها في هذا الشأن أيضًا؛ إذ لم تكن تقف صامتة غير مُكْترِثة بالأمر، وأبرز نموذج على هذا تلك الرحلة التي قام بها الإمبراطور الألماني ويلهام الثاني في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٩٨م مع عائلته إلى إسطنبول ثم إلى القُدْس، وكانت زيارته هذه تعني حمايته للمسيحيين عامة، وللبروتستانت منهم خاصة.

(١٣٦) كوسه، مصدر سابق، ص ٦٦-٧٠.

(١٣٧) علي أرسلان، مصدر سابق، ص ٦٠-٦١.

ومن خلال زيارة الإمبراطور الألماني للقدس أعطى مجموعة من الرسائل، حاول من خلالها الإيحاء بأنَّه إمبراطور الكاثوليك أيضًا لا البروتستانت فحسب، والتقى برؤساء الكاثوليك هناك، وأجزل لهم العطايا، حتى إنَّه سعى إلى تقديم رسائل طيبة للمسلمين أيضًا لا للمسيحيين فحسب؛ إذ قام بزيارة الأماكن المُقَدسة للمسلمين أيضًا.

وقد كان ثمّة اعتقاد بأنَّ اليهود ينحدرون من عِرْق دنيء ينتشر في ألمانيا أكثر من غيرها من الدُّوَل الأوروبية، إلا أنَّ هذا المُعْتَقد حُورب في أواخر القرن التاسع عشر من أجل دَعْم الصهيونية، وكان دعم الألمان لهجرة اليهود إلى فِلِسْطين للتخلص من اليهود الذين يرونهم سببًا في كثير من السلبيات التي تقع في بلادهم، وفي عام ١٨٩٨م قال السفير الألماني لدى فيينا لـ"هيرتزل" رئيس المنظمة الصهيونية:

"إنَّ الإمبراطور الألماني جاهز للتوسط لدى السلطان العثمانيّ وحماية جميع اليهود في الشرق".

وكان الإمبراطور الألماني يدعم أيضًا شراء المسيحيين أراضيَ بالقُدْس وإنشاءهم كنائس عليها، وقد وردت رسالة إلى الحكومة المركزية من السفارة الألمانية في ٢٥ شباط/فبراير عام ١٩٠٢م تحضّ على تسجيل الأراضي التي اشتراها الإمبراطور الألماني باسم الجمعية الروحانية الفِلِسْطينية، والسماح بإنشاء كنيسة عليها، غير أنه رُفض هذا الطلب؛ لأن قبول هذا الطلب لا يتناسب مع قوانين الحكومة المركزية، ولأن قِطْعة الأرض المذكورة قريبة من مقام داود عليه السلام والزاوية الأدهمية، وكان من شروط بناء الأبنية المراد إنشاؤها أن تكون بعيدة عن الأماكن المُقَدسة بحيث لا تُخِلُّ بحُرْمتها.[١٣٨]

(١٣٨) BOA. HR. SYS, ٤٠٩/٦

٤ - إنجلترا

مشكلة توطين اليهود الذين طُردوا من أوروبا نتيجة لحركاتهم القومية والعداء الذي تنامى نحوهم أواخر القرن التاسع عشر، هذه المشكلة جعلت إنجلترا أعظم دول العصر، ومن بعدها أمريكا التي تُدافع عن حقوق اليهود أيضًا لا عن حقوق المسيحيين فحسب، والحقيقة أن إنجلترا كانت تهتمّ في الدرجة الأولى بمصالحها الاقتصادية في المنطقة، وكانت القوة الاقتصادية والإعلامية التي يتمتع بها اليهود عالميًّا آنذاك لها تأثير واضح في هذا الشأن، علاوة على أن إنجلترا كانت ترغب في استخدام العنصر اليهوديّ ورقة رابحة من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانيّة التي اتخذت موقفًا واضحًا من هذا الموضوع.

بدأ اهتمام إنجلترا باليهود المهجرين من روسيا في الثلاثينات من القرن الثامن عشر؛ إذ وجّهت لندن رسالة عام ١٨٣٩م إلى نائب القنصل الإنجليزي في القُدْس مُؤدّاها أن حماية اليهود أصبحت من ضروريات وظائفهم ومَهامّهم هناك، وأعطت الحكومة الإنجليزية اليهود الروس الذين جاؤوا من روسيا واستوطنوا فِلِسْطين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٤٨م حرية الدخول تحت الحماية الإنجليزية أو البقاء تحت إدارة الحكومة العثمانيّة؛ وبناء على ذلك انتقل مُعظم اليهود إلى الحماية الإنجليزية، وعلى هذا النحو زاد عدد المستوطنين اليهود الذين يخضعون للحماية الإنجليزية في الأراضي المُقَدسة.(١٣٩)

وأعدت إنجلترا المعنية بموانئ شرق البحر الأبيض خرائط الموانئ الفِلِسْطينية المهمة بالنسبة لليهود مثل ميناء عكّا وحيفا ويافا وغزة، وبدأت تتابع عن قُرْب التحديثات الجارية في تلك الموانئ.

(١٣٩) كوسه، مصدر سابق، ص ٨١.

وعقب استيلاء إنجلترا على الهند في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتحوّل الهند إلى أهمّ جزء في النظام الاقتصادي الإنجليزي أصبح الطريق البحريّ المؤدي إلى الهند ومحيطه يشكل أهمية استراتيجية بالنسبة لإنجلترا، ومن ثمّ هدفت السياسة الخارجية الإنجليزية إلى أن يكون هذا الطريق في أيد أمينة، كما هدفت إلى توفير الأمن فيه، ولذلك كانت سياسة إنجلترا تدعم حماية وحدة أراضي الدولة العثمانيّة واستقلالها؛ إذ كانت الدولة تمتلك أراضي منطقة الشرق الأوسط التي يمرُّ بها الطريق المؤدي إلى الهند.

تخلّت إنجلترا عن حماية استقلال الدولة العثمانيّة والحِفاظ على وحدة أراضيها في أعقاب الحرب الروسية- العثمانيّة ١٨٧٧-١٨٧٨م التي تعرف بـ"حرب ٩٣"، إذ كانت إنجلترا ترغب في الاستيلاء على منطقة الشرق الأوسط لحماية طريق الهند ومنع توسُّع روسيا نحو الجنوب، وفي سبيل تحقيق أهدافها في المنطقة والسيطرة عليها دعمت إنجلترا الدُّوَل الحديثة والصغيرة في المنطقة.(١٤٠)

بدأت إنجلترا تستولي على الأراضي الإستراتيجية الخاضعة للدَّوْلة العثمانيّة بعد ظهور ألمانيا على الساحة بوصفها قوة مؤثرة، ووضوح ضَعْف الدَّوْلة العثمانيّة إلى حد كبير في نهاية حرب ٩٣، إذ كان استيلاؤها على جزيرة قبرص مُؤشرًا مُهمًّا يُظهر بداية هذه المرحلة، وقد طُرح على الساحة آنذاك مشروع توطين اليهود في فِلِسْطين؛ إذ أبلغ "أوليفنت" النائب السابق في حزب المحافظين الإنجليزي آراءه في هذا الموضوع لـ"ديزرائيلي (*Disraeli*)" رئيس وزراء إنجلترا حينها، فطلب منه ديزرائيلي - الذي رأى المشروع مناسبًا- أن يكتبه ويُقدّمه إلى وزير الخارجية "ساليسبوري

(١٤٠) نسرين كنار، القضية الفِلِسْطينية في نظام ألطا بالشرق الأوسط، (رسالة ماجستير)، جامعة أولو داغ، بورصة، ١٩٩٤م، ص ٤٠.

(*Salisbury*)"، وقد بارك سالسبوري هذا الأمر؛ فكتب بنفسه رسالة إلى كل من يمكنه المساعدة من الدبلوماسيين الإنجليز في سبيل تنفيذ هذا المشروع؛ وبناء على هذا سافر أوليفنت إلى إسطنبول، وقدَّم المشروع الذي أعدّه للسلطان عبد الحميد الثاني في أيار/مايو أو نيسان/أبريل عام ١٨٧٩م، وفي تلك الفترة تولت السلطة في إنجلترا حكومة "غلادستون (*Gladstone*)" الذي كان يصرّح بعدائه للأتراك بشكل قاطع، وتوترت العلاقات بين البلدين توترًا شديدًا، وفي عام ١٨٨٠م التقى السفير الإنجليزي لدى إسطنبول لايارد بالسلطان عبد الحميد الثاني من أجل الحصول على ردّ بشأن مشروع أوليفنت، غير أن هذا المشروع لم يلقَ قبولًا.(١٤١)

وكان السفير عبد الحق حامد يعترض على توطين اليهود المهاجرين من روسيا في فِلِسْطين تحت حماية إنجلترا على هذا النحو:

> "لقد جاء اليوم في جريدة التايمز خطاب للسيد غلادستون عن المعاملة التي يلقاها اليهود في روسيا، وكذلك المنشورات والمحاولات الجارية هنا بهذا الصدد، كما هو معلوم لدى الجناب العالي.

وفي هذا الخطاب يأسف السيد غلادستون لذلك الوضع، وبعد أن بيّن أنه يتوقّع أن كلامه هذا لن يَلْقى ترحيبًا من قِبَل الحكومة الروسية قال:

> "إنني أشاهد البهجة والسرور من اليهود من أجل مساندتهم للهجرة إلى فِلِسْطين، وإذا تفضّل السلطان العثمانيّ بمساعدتنا في هذا الشأن وحمايته للمشروع فسأكون أكثر امتنانًا وسعادة"...
>
> وإنَّ حديث جريدة التايمز عن هذا الخطاب، وطلب السيد غلادستون- وقد أساء إلى الأتراك وعاداهم منذ زمن- المدَد والمساعدة من السلطان العثمانيّ في توطين اليهود المطرودين من روسيا في فِلِسْطين لَموقف غريب جدًّا.

(١٤١) علي أرسلان، مصدر سابق، ص ٥٥-٥٦.

وقد تكرّر لجوء المُبعدين عن بلادهم إلى الدَّوْلة العثمانيّة بسبب التعصُّب المسيحي؛ إذ كانت سلانيك وغيرها من البلاد العثمانيّة تكتظُّ باليهود الذين نُفوا من إسبانيا من قِبَل حكومة ملوك الكاثوليك.

غير أنَّ الشيء الجديد والعجيب الذي يدعو إلى الحيرة هو أن يأمل السيد غلادستون في نَيْل عَطْف الدَّوْلة العثمانيّة ورحمتها بشأن الذين تعرّضوا لظُلْم الإمبراطور الروسيّ، وهو ما جعله يتفوّه بكلمات على هذا النحو، ويُعتبر هذا دليلًا آخر على عظمة سلطاننا، أطال الله جلّ في علاه عُمر سلطاننا، اللهم آمين.

(٢٩ أيار/مايو ١٨٩١) عبد الحق حامد".(١٤٢)

وقد كانت إنجلترا تدعم هجرة اليهود إلى فِلِسْطين، كما أنها وجَّهت بعض التوصيات في هذا الموضوع إلى السلطان عبد الحميد، إلا أنها بعد فَشَل هرتزل في الحصول على أراض من فِلِسْطين خلال زيارته إسطنبول، لم تقبل اقتراحًا بإنشاء وطن لليهود في العريش أقرب المناطق المصرية إلى فِلِسْطين، ورَغْم قبول هرتزل هذا الاقتراح؛ إلا أن مصر وإنجلترا رفضتا رفضًا قاطعًا، وكان رفْض إنجلترا التي تحتلّ مصر آنذاك لئلا تزجّ في مشكلة دولية من هذا القبيل في سياساتها الشرق أوسطية، وبديلًا عن هذا اقترحت انجلترا على تيودور هرتزل عام ١٩٠٣م إنشاء وطن يهوديّ في أوغندا، غير أن هذا الاقتراح عُورض بشدة بالغة في المؤتمر الصهيونيّ العالميّ السابع، وأعلن أنّه لن يُقبل أبدًا أيّ مكان آخر غير فِلِسْطين ليكون وطنًا يهوديًّا.

وكانت إنجلترا تسعى أثناء الحرب العالمية الأولى لإقناع حلفائها بالتسوية التي تضمن مصالحها الخاصة في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك

(١٤٢) BOA. Y. PRK. EŞA, ١٣/٦٧

لأن تحويل فِلِسطين إلى قضية دولية عَقِب خروج المنطقة عن سيادة الدَّوْلة العثمانيّة يُعرّض مصالحها في الشرق الأوسط عامة وفي مصر خاصة إلى الخطَر.

وراحت إنجلترا أثناء الحرب العالمية الأولى تسعى للاعتماد على العرب، ووقّعت على اتفاقية بين الشريف حسين والمُفوّض العالي الإنجليزي "هنري ماكون (*Henry McMahon*)" في مصر لإقامة مملكة عربية بالشرق الأوسط، غير أن حدود تلك المملكة لم تحدّد، وكانت إنجلترا تسعى من وراء مخططاتها هذه أن تُضعف حركة القومية العربية التي تهدد وجودها في الشرق الأوسط، وتُضيق نطاق المطامع الصهيونية في هذه المنطقة أيضًا، وقدّم الإنجليز في وعد بلفور كل الرسائل التي من شأنها السيطرة على الإمكانيات السياسية في مواجهة العرب واليهود، وبينما كانت إنجلترا تتظاهر للصهاينة بالصداقة من جانب، كانت تُعطي العرب من جانب آخر ضمانًا لحماية حقوقهم، وكان مصطلح "وطن" الوارد في وعد بلفور يُستخدم أحيانًا لخدمة الهدف الصهيونيّ، وهو الدَّوْلة اليهودية.(١٤٣)

وفي عام ١٩١٧م كتبت صحيفة "جورنال دوجينيه (*Jurnal Düjne*)" أن إنجلترا وافقت على إنشاء دولة يهودية في فِلِسطين، كما أعلنت أنها ستدعم أي تحرك في هذا الشأن، وأن صهاينة إنجلترا أبلغوا بهذا القرار الدكتور "مسيو فيليكس بنوس (*Mösyö Flekis Peynos*)" رئيس جمعية تيودور هرتزل.

وكان أنور نائب القائد العام يذكر في ٦ آب/أغسطس ١٩١٧م أن الملحق العسكريّ لستوكهولم يرغب في تشكيل حكومة يهودية بالقرب

(١٤٣) نسرين كنار، مصدر سابق، ص ٤٤.

من القُدْس تكون تحت رقابته؛ وذلك رغبة من إنجلترا في تأمين شرق قناة السويس، وأن حكومات دول الحلفاء تدعم هذه الرغبة، وهو ما سمعه من كبير حاخامات ستوكهولم.(١٤٤)

وكانت البابوية أيضًا تدعم سياسة إنجلترا وسياسة توطن اليهود بفِلِسْطين، وكان مساعد البابا الجديد مونسيور كيدشيني صرّح لمراسل صحيفة إسبانيا في روما تصريحًا قال فيه:

> كثيرًا ما قيل إن السلام المسيحيّ سيُوصلنا إلى قوة كنا نتمتع بها من قبل، وإن السياسة الكاثوليكية لن تسمح بترك فِلِسْطين مرّة أخرى لتكون بيد أتباع محمد ﷺ.(١٤٥)

> وجاء في البرقية التي أرسلها فؤاد بك سفير برلين أنَّ البابا طلب ألا تقوم النمسا بإمداد الدَّوْلة العثمانيّة بالجنود والمهمات العسكرية؛ كي تستردّ فِلِسْطين التي صارت تحت سيادة إنجلترا الدَّوْلة المسيحية.
>
> ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧.(١٤٦)

وكانت السياسة الأمريكية في فِلِسْطين تسير بالتوازي مع السياسة الإنجليزية، ففي برقية أرسلت من قِبَل حلمي باشا سفير فيينا بتاريخ ١١ آب/أغسطس عام ١٩١٧م يُبين فيها أن الرئيس الأمريكي ويلسون وعد الصهاينة بتخصيص الأراضي الفِلِسْطينية لليهود، وأن الحكومة الإنجليزية آنذاك أيدت موافقته على هذا الرأي،(١٤٧) وهكذا أعلن المؤتمر الأمريكي في قرار اتخذه عام ١٩٢٢م أنَّه من المناسب إقامة وطن قوميّ لليهود في فِلِسْطين.(١٤٨)

(١٤٤) BOA. HR. SYS, ٢٣٣٧/٧

(١٤٥) BOA. HR. SYS, ٢٣٣٣/١

(١٤٦) BOA. HR. SYS, ٢٣٣٣/١١

(١٤٧) BOA. HR. SYS, ٢٣٣٣/١

(١٤٨) نسرين كنار، مصدر سابق، ص ٤٧.

ونتيجة لمساعي الصهاينة فقد اعتُرف رسميًا بوعد بلفور من قِبل فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في مؤتمر باريس المنعقد في كانون الثاني/يناير عام ١٩١٩م، وقد شارك وفد المنظمة الصهيونية العالمية في هذا المؤتمر، وقدّموا جميعًا مقترحاتهم للاعتراف بحقوق تاريخية لليهود في فِلِسْطين، وإعطائهم الفُرْصة لإقامة وطن قوميّ لهم فيها، وإقامة انتداب في فِلِسْطين يكون تحت الإدارة الإنجليزية، وتنفيذ وعد بلفور، والسماح لليهود بالتوطُّن في فِلِسْطين، وكان المؤتمر قد طالب بإنشاء دولة يهودية في فِلِسْطين كما ورد في وعد بلفور.

وفي أعقاب مؤتمر باريس للسلام عُقِد مؤتمر آخر في سان ريمو بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل عام ١٩٢٠م؛ لإجراء تعديلات خاصة بدول الشرق الأوسط، وقد تقرّر في هذا المؤتمر وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسيّ، بينما وُضع العراق وفِلِسْطين تحت الانتداب البريطانيّ، وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٣م تمّ التصديق على حكومة الانتداب في فِلِسْطين، وبدأت بممارسة عملها بالفعل، وجاء في مقدمة نصّ اتفاقية الانتداب أن حكومة الانتداب مسؤولة عن وعد بلفور؛ لذلك عليها توفير وطن قوميّ للشعب اليهوديّ في فِلِسْطين، وكانت نسبة العرب ٩١ ٪ من إجمالي الشعب الفِلِسْطيني حين تمّت الموافقة على نصّ اتفاقية الانتداب، وكانوا يملكون ٩٧ ٪ من أراضي فِلِسْطين.

وشُرع في تطبيق وعد بلفور عَقِب إقامة الانتداب الإنجليزي في فِلِسْطين، وشُجّعت هجرة اليهود إلى فِلِسْطين، كما أُتيح لهم تملُّك الأراضي فيها، وسُمح بتشكيل جماعات عسكرية باسم المنظمات الثقافية اليهودية، وكان تعيين الصهيوني المُتطرّف هربرت صموئيل مُفوّضًا ساميًا لإنجلترا في المنطقة تلك الفترة يُمثل نموذجًا واضحًا لسيطرة الصهاينة على حكومة الانتداب هناك، ثم نزل عدد السكان اليهود في فِلِسْطين

إلـى ثلث العدد الإجمالي للسـكان الأصليين هنـاك؛ نتيجة التعاون ما بين الحركة الاستعمارية الإنجليزية والحركة الصهيونية.(١٤٩)

وعلى هذا النحو انتُزِعت دولُ الشـرق الأوسـط بعـد الحرب العالمية مـن الدَّوْلـة العثمانيّة التـي كانت تحكمهـا لأكثر من أربعة قـرون، وبينما كانـت مجتمعـات المنطقـة تنتظر الاسـتقلال إذا بها تدخل تحت سـيطرة الـدُّوَل الغربيـة من خـلال نظام الانتداب الذي أقرّتـه عُصْبة الأمم، وأدت الحدود المُصطنعة التي رسمها الغربيّون في تلك المؤتمرات إلى حدوث انقسامات وصراعات لا تزال مُستمرّة حتى يومنا هذا.

(١٤٩) نـسرين كنار، مصدر سابق، ص ٤٦.